

## قانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٤

بشأن النهوض بصناعة الغزل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛  
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛  
وعلى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن شراء محصول القطن والقراطين المعدة له ؛  
وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛  
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، ووافقته رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه يخصص لجنة القطن المصرية بشراء واستلام ما يلزم لأي مصنع من مصانع غزل القطن من أقطان ودفع ثمنها ونفقاتها باسمها وحسابه ، وذلك أثناء موسم ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ؛

مادة ٢ - تدفع مصانع غزل القطن إلى لجنة القطن المصرية الفرق بين سعر شراء النطن المشتري لحسابها من السوق ، وسعر شراء اللجنة المحدد لمثل هذه الأقطان إما نقداً أو بخطاب ضمان صادر من أحد البنوك المعتمدة من اللجنة .

مادة ٣ - تؤدي لجنة القطن المصرية إلى صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية من ثمن الأقطان التي اشترتها منها مصانع غزل القطن اعتباراً من ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ حتى انتهاء نظام شراء وبيع الأقطان بواسطة اللجنة ما يوازي قيمة الرسم الذي تؤديه مصانع غزل القطن في هذه الفترة إلى صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية طبقاً للقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٤ - على وزيرى المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٦ مايو سنة ١٩٥٤)

عبد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ.ح)

وزير التجارة والصناعة

حسن مرعى

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحميد الشريف

## قانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٤

بالتعديلات المطلوب ادخالها على قانون المعاشات العسكرية

رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من ابر سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛  
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛  
وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛  
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، ووافقته رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تبديل المادة ١٦ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ على الوجه الآتي :

إذا كانت مدة خدمة الضابط خمس عشرة سنة على الأقل بما المدد الإضافية فيكون له الحق في معاش يبادل جزاً من أربعين جزاً مرماهية يتقاضاها عن كل سنة من سنى الخدمة .

مادة ٢ - تبديل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ لتكون كالتالي :

"لا يجوز أن يتجاوز معاش الضباط في مختلف الرتب أربعة أضعاف مائة احتيادية كان يتقاضاها أو أربعة أضعاف المأهبة المخصوصة في السودان حسب الجلالة ولا يتجاوز ١٠٨٠ جنياً في السنة .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والاقتصاد والحربية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ؛

صدر بقصر الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٧ مايو سنة ١٩٥٤)

عبد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ.ح)

وزير الحربية

حسين الشافى بكاشى (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحميد الشريف